مستقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة في الجزائر؟

أ/مرزود حسين

المقدمة:

يتناول المقال مستقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة في النظام السياسي الجزائري في ظل ما يشهده العالم من تحولات إلى الموجة الرابعة للديمقراطية والعولمة والثورة الرقمية، وما تشهده الدول العربية من الموجات الشعبية الديمقراطية وموجة الاحتجاجات والضغوطات الشعبية الداخلية المطالبة بالإصلاح والتحول نحو الديمقراطية والتنمية المستدامة والحكم الصالح، فما هي مقترحات الأحزاب والسلطة الحاكمة وتحركات الشارع ومختلف القوى للتغيير والإصلاح لتجاوز المراحل الانتقالية وبناء نظام ديمقراطي يضمن انتقالا وتداولا سلميا للسلطة مستقبلا؟ وهل النصوص الرسمية للأحزاب والسلطة وخطاباتها كافية للتداول وتعكس الممارسة وتنسجم مع المطالب الشعبية؟ وهل تتمكن الأحزاب من إحداث التغيير وهل هي قادرة على إحداث ذلك؟ أم من القمة بمبادرة من النظام نفسه أم هما معا؟ أم من القاعدة الشعبية وخاصة الشباب اعتمادا على الشارع في ظل الموجات الشعبية للتغيير نحو الديمقراطية؟ وما هي أهم العوامل المؤثرة؟ وإمكانات وعوائق التغيير؟ وما هي أهم السيناريوهات المحتملة للتغيير في ظل التحولات الحاصلة والنمط والنموذج الذي يمكن إسقاطه على الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي تميز النظام السياسي وتأثير البيئة المحيطة الداخلية والخارجية؟ وقبل تناول أهم الاحتمالات تجدر الإشارة إلى تناول- باختصار- مفهوم التداول على السلطة، التعددية الحزبية، الأنظمة الانتقالية، ومميزات النظام السياسي الجزائري وأهم محدداته للتداول.

مفهوم التداول على السلطة، التعددية الحزبية، الأنظمة الانتقالية:

لغويا: التداول هو مصدر تداول، ويعني التشاور وتبادل الآراء، ففي الآية: (تلك الأيام نداولها بين الناس). وفي حديث لرسول صلى

اللّه عليه وسلم قوله في وفد ثقيف: "ندال عليهم ويدالون علينا" أي نغلبهم مرة ويغلبوننا أخرى، والأدلة: الغلبة، والدولة الانتقال من حالة الشدة إلى الرخاء أو العكس[1]. ولها أيضا عدة مرادفات تؤدي نفس المعنى ومنها:

التداول على السلطة، التداول السياسي، التعاقب، التناوب، توزيع السلطة، اقتسام أو تقاسم السلطة، المشاركة في السلطة، الخلافة السياسية، أو خلافة الحاكم أو خلافة السلطة، تغيير السلطة، انتقال أو انتقال السلطة، تبادل السلطة أو الحكم، استبدال الحكم ممارسة وتولي السلطة، تجديد السلطة، اختيار الحاكم لتولي السلطة، الوصول إلى السلطة، انتخاب السلطة. وقد تعني الديمقراطية والحكم الصالح، أي الوصول أو الحكم بطريقة ديمقراطية.

- أما في اللغة الإنجليزية: تستخدم كلمة succession بمعنى التعاقب أو التّداول على السلطة.

- وفي اللغة الفرنسية: تستخدم كلمات l'alternance –succession – permutation وتعني التناوب والتعاقب والتداول.

اصطلاحا: يختلف على تعدد المفكرين ونبدأ بالمفكرين العرب ومنهم:

برهان غليون: "لا تقاس ديمقراطية أي نظام سياسي من خلال إحصاء عدد الأحزاب التي يرخص لها، وإنما من خلال درجة التداول الفعلي للسلطة بين النخبات المتعددة وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة وما ينجم عن ذلك من آثار مطلوبة وحتمية على مستوى عملي للمشاركة الشعبية وتكافؤ الفرص بين أفراد الأمة"[1].

أما صلاح سالم زرتوقة فيعرفها: "على أنها خلافة سياسية ويقصد بها انتقال وتداول السلطة بين الحكام والأفراد أو بين الحكومات المتعاقبة، أو بين الأحزاب السياسية أو بين النخب السياسية، أو على أكثر من مستوى على مستوى الجهاز الحكومي، الجهاز الإداري، الجيش، أو الحزب أو على كافة المستويات في الدولة"[2].

في حين يعرفها رفعت عيد سيد: "بأنها اقتسام السلطة بين جهتين مختلفتين لكل منهما حق ممارسة السلطة بصورة مستقلة في فترة زمنية محددة سلفا، أما المشاركة في السلطة فمثالها الحكومة الائتلافية، أي اقتسام مجموعة من الأحزاب المناصب بما يتناسب مع الأغلبية التي حصل عليها كل حزب"[3].

أما المفكرون الغربيون فيعرفونها كما يلي:

يعرفها سورين بيلار "على أنها تعاقب على السلطة ويعني مصطلح التعاقب تغيير شخص الحاكم في أضيق معانيه وتغيير النخبة الحاكمة ككل في أوسع معانيه"[4].

بينما يعرفها لويس جان كيرمان (Jean Louis Quermanne) " بأنها تناوب حزبين

أو تحالفين على السلطة من المعارضة وفي إطار احترام النظام القائم، ومن أجل تغيير الدور بين القوى السياسية المعارضة بالانتخاب أو الاستفتاء العام للوصول إلى السلطة بين قوى سياسية تعترف مؤقتا بالسلطة والدخول في المعارضة، والتداول على السلطة لا يقصي التعديلات الدستورية وأن تكون بعيدة عن العنف والثورة للتغيير ويجب أن يكون سلميا"[5].

ويعرفها موريس دوفرجيه Mourice duverges" بأنها التناوب أو التعاقب وهي حركة متواصلة لكل حزب يمر من المعارضة إلى الحكم، ثم من الحكم إلى المعارضة والتعاقب بارز وموجود في البلدان ذات النظام الثنائي"[1].

وهناك من يربطها بالحكم الراشد والتنمية السياسية الذي يتفق مع دولة الحق والقانون والابتعاد عن تركيز السلطة في يد أو مؤسسة واحدة وتوفير الشفافية ورقابة المسؤولين وتوسيع دائرة المشاركة[2].

ومن خلال ما تقدم فإن المفكرين على اختلافهم يربطون مسألة التداول على السلطة بالديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والانتخابات الدورية، وتولي السلطة وفق نظام الأغلبية مع تحديد مدة تولي السلطة. ويمكن تعريفها على أنها عملية تحديد المدة، عهدة أو عهدتين، دستوريا في إطار تعددي اعتمادا على نتائج الانتخابات، وليس خلافة نفس الشخص أو تجديد العهدة كل مرّة. وهي حكومة الأغلبية بعد الفوز في الانتخابات البرلمانية تماشيا مع مفهوم دولة الحق والقانون، مع احترام الأقلية في إطار ضوابط دستورية وتنظيمية وأخلاقية واضحة، مع توفير الظروف المناسبة لتولي وتعاقب النخب والقيادات والحكومات والأحزاب والبرامج والسياسات والأجيال، وهي مشاركة مختلف القوى في اتخاذ القرار بغية الوصول إلى البديل الأفضل والتداول السياسي الفعال.

ـ شروط التداول على السلطة وأهم صعوباتها:

هناك العديد من المفكرين الذين وضعوا شروطا للتداول، ومنهم موريس دوفرجيه الذي حدد شروط التداول على السلطة في ثلاثة وهي:

1. التعددية الحزبية سواء كانت ثنائية أم تعددية أم بالتحالف.

2ـ إجراء وتنظيم انتخابات دورية حرة بانتظام تنتج عنها حكومة الأغلبية مع ضمان حق المعارضة.

3ـ الاتفاق على مجموعة من الثوابت الوطنية من طرف التشكيلات السياسية [3].

بينما قسم جون لويس كيرمان Jean Louis Quermonne شروط التداول على السلطة إلى

نوعين: شروط متعلقة بنظام الأحزاب وشروط متعلقة بالثوابت السياسية وهي:

1 ـ **شروط متعلقة بنظام الأحزاب:** وتتمثل في:

- التعددية الحزبية، الثنائية أو متعددة الأحزاب.

ـ تنظيم انتخابات دورية حرة بانتظام.

ـ تشكيل حكومة الأغلبية مع احترام المعارضة (الأقلية).

2 ـ **شروط متعلقة بالتواثب السياسية:** وهي كالتالي:

ـ الاتفاق على احترام مجموعة من التواثب الوطنية ومنها السياسة الخارجية، الدفاع الوطني والسياسة النقدية، والقيم الثقافية كالدين والعادات والتقاليد الاجتماعية.

ـ عدم تجاوز البرنامج الانتخابي بضمان حق العودة وحماية الديمقراطية ومقومات النظام السياسي الدستورية[1].

ومن جهة أخرى وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة شروطا تضمن التداول وهي:

ـ حق جميع المواطنين من التمتع بحق الاقتراع والمشاركة في الشؤون العامة.

ـ أن تنظّم الانتخابات بصورة دورية لضمان احترام الحقوق السياسية للمواطنين.

ـ أن تكون إجراءات الاقتراع أساسها حرية الاختيار وسرية التصويت وصحة فرز الأصوات.

مما تقدم يتضح أن الشروط متقاربة مع بعضها البعض وتقترب من تعريف التداول على السلطة، لكن بعض الدارسين يعتبرونها غير كافية بل يجب أخذ الظروف التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل بلد وربطها بعلاقات القوى الفاعلة في النظام السياسي وتوازناته.

ومن هنا يمكن تحديد شروط التداول على السلطة بتقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسة وهي كالتالي:

1ـ **شروط سياسية ودستورية:** تتمثل في:

ـ احترام الدستور والاتفاق على مجموعة من الثوابت، كالعمل السلمي واحترام حق العودة والقبول بتسيير المجتمع والتعامل مع قضاياه.

ـ عدم استعمال الديمقراطية للقضاء عليها.

ـ احترام مدة تولي السلطة.

2ـ **شروط تقنية تتعلق بنوع النظام الانتخابي المتبع في التصويت:**

أـ إذا كان الانتخاب بالأغلبية في دور واحد يؤدي إلى الثنائية الحزبية ولا يخدم الأحزاب الصغيرة.

ب ـ إذا كان نظام الأغلبية في دورين قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي لأنه

يفرز عدة أحزاب متقاربة وخاصة إذا كانت متساوية في حجم التمثيل.

ج ـ نظام الانتخاب النسبي قد يؤدي إلى توسيع المشاركة والتداول إلا إنه يمكن أن يعمل على عدم الاستقرار الحكومي، مما جعل جل الدول تلجأ إلى الجمع بين نظام الأغلبية والتمثيل النسبي من أجل تحقيق الفعالية الحكومية والمساواة الانتخابية [1].

3ـ شروط اجتماعية واقتصادية وثقافية وتخص كل بلد وتتعلق بعدة مؤشرات مثل: مستوى التعليم ودرجة الفقر ومستوى المعيشة، ووضعية الطبقة الوسطى ودرجة الاستقرار السياسي وغياب العنف الداخلي، والحروب ومستوى التنمية والوضعية الاقتصادية من حيث العجز والنمو.

وعموما فإن الشروط الأساسية للتداول تتلخص في الاتفاق على مجموعة من الثوابت والتعددية الحزبية والانتخابات الدورية والأغلبية وتحديد المدة، فما المقصود بالتعددية الحزبية وتداول السلطة داخل الأحزاب السياسية؟ وأهم محددات التداول داخلها وفي الأنظمة السياسية؟

تعريف التعددية الحزبية:

"إنها الاعتراف بحق تكوين الأحزاب، وبإمكانية تعدد الأحزاب الذي يعد انتصارا للديمقراطية نظرا لدور الأحزاب في تعميق الممارسة وتوسيع نطاقها وإتاحة الفرصة للمعارضة والرأي الأخر. والتعددية الحزبية ليست مجرد وجود الأحزاب دون أن تتمتع بحقوقها في ممارسة نشاط سياسي حقيقي يمكّنها من تداول السلطة سلميا مع الأحزاب الأخرى" [2].

أما آلية تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية فتعني: "ضرورة وجود تنوع في النخب الحزبية وأن تكون السلطة مقسمة بين عدد من القيادات ذوي الاتجاهات المختلفة والتي تتبادل فيما بينها مراكز السلطة عن طريق انتخابات دورية بدلا من احتكار فرد أو أقلية لممارسة السلطة بصفة مستمرة وجوهر الديمقراطية داخل الأحزاب هو أن يسمح بالتغيير وصنع القرار"[3]. إذا كانت آلية التداول على السلطة سمة تميز الأنظمة والأحزاب الديمقراطية فما هي أهم المحددات؟

أهم محددات التداول على السلطة داخل الأحزاب والأنظمة السياسية:

إن المحددات هي مجموعة من المؤشرات لقياس مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية والأحزاب ومختلف التنظيمات المختلفة، وتستمد من التشريعات الدستورية والقانونية ومن البرامج والقوانين الداخلية للأحزاب السياسية ومن الخطابات والممارسات السياسية، وبحكم الترابط والتفاعل بينهما، يمكن تقسيم المحددات إلى نوعين:

محددات مشتركة بين الأحزاب

والأنظمة السياسية، محددات خاصة بالأحزاب السياسية.

أولا: المحددات المشتركة:

وتتحدد فيما يلي:

1ـ **محدد المبادئ الدستورية والتشريعات القانونية:** معظم الأنظمة السياسية الديمقراطية، تنص دساتيرها وقوانينها على مبدإ التداول على السلطة وتحددها بفترات زمنية محددة وتضبطها حتى لا يتم تأويلها وتجاوزها، وعلى التعددية السياسية والحزبية وكيفية تنظيمها وفق قواعد قانونية ملزمة واضحة وتتضمن:

أ. التعددية السياسية والحزبية: التعددية السياسية تعني تعدد الآراء أما التعددية داخل الأحزاب فتعني تعدد الآراء والمواقف والنخب والاتجاهات داخل الحزب بما يسمح للتداول والتنافس بين الاتجاهات والتيارات وفي الأخير يفوز تيار معين بطريقة ديمقراطية[1].

ب ـ الانتخابات الدورية: تعد الانتخابات الدورية الوسيلة الوحيدة لتولي السلطة وتعاقب واختيار القيادات والسياسات داخل الأحزاب وفي الأنظمة السياسية بشرط أن تكون الانتخابات حرة وتنافسية وأن يكون النظام الانتخابي عادلا وأن تراقب من السلطة القضائية حتى لا يكون هناك تزوير[2].

ج ـ تحديد مدة تولي السلطة: تعتبر جوهر التداول وعدم بقاء القيادة الحاكمة في مناصبها لفترة طويلة أو في قيادة الأحزاب كما تنص قوانين ولوائح الأحزاب الديمقراطية على تحديد مدة تولي المناصب القيادية ورئاسة الحزب أو الدولة بعهدة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط واحترامها كما هو معمول به في فرنسا وأمريكا مثلا.

ثانيا: محددات التداول الخاصة بالأحزاب السياسية:

وتتلخص في نقطتين أساسيتين وهما:

أ ـ البرامج الحزبية والعلاقات البينية بين الأحزاب: تتضمن المبادئ العامة لأي حزب وتوجهاته حول مختلف القضايا، ونظرته إلى التعددية والتداول على السلطة وتحديد مدتها.

ب ـ النصوص الأساسية واللوائح التنظيمية للأحزاب: على اعتبار أن كل النصوص واللوائح التنظيمية الداخلية للأحزاب التي تتبنى الديمقراطية تنص على أن تولي المناصب القيادية في جميع المستويات من القاعدة إلى القمة يكون بواسطة الانتخابات والمشاركة في القرارات حتى لا يكون استبداد أو إسناد السلطة بالتعيين.

ج ـ محدد مقومات الحزب السياسي: وهي:

- التنظيم الدائم.
- التنظيم الكامل.
- الإرادة الدائمة لممارسة السلطة.
- البحث عن الدعم الشعبي.

بالإضافة إلى تأثير المحددات أو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودرجات الاستقرار الأمني ودور حركات المجتمع المدني المحلية والدولية وخاصة منظمات حقوق الإنسان ومنظمات مكافحة الفساد. وعلى ما تقدم يمكن إجمال أهم المحددات وهي: التعددية السياسية والحزبية، الانتخابات الدورية والأغلبية، تحديد مدة تولي السلطة، مقومات الحزب السياسي، البيئة الداخلية والخارجية، وهي متداخلة ومشتركة ولها تأثير في عملية التداول على السلطة وتختلف من بلد إلى آخر على حسب الأوضاع والظروف التي يعيشها كل بلد. وبواسطتها يمكن إثبات وقياس درجة التداول داخل الأحزاب والأنظمة السياسية ويمكن أن تحقق الاستقرار، كما يمكنها أن تواجه صعوبات وهي نوعان:

في الحالات العادية والحالات الاستثنائية، وهناك من يعبر عن الصعوبات بالأزمات، وتكون أسبابها سواء في الظروف العادية أم الاستثنائية الانقسامات وعدم التجانس وتوفر الظروف المناسبة [1]. إلا أن البعض يعتبر صعوبات التداول في الحالات العادية طبيعية وصحية للأنظمة السياسية لأنها تعمل على توطيدها واستقرارها واستمراريتها.

أما في الحالات الاستثنائية فقد تطيل في عمر الأزمة ولا تخدم الديمقراطية والتنمية كما حدث ويحدث حاليا في الكثير من الأنظمة الانتقالية بدول العام الثالث التي لا زالت تشهد حركات ومحاولات متواصلة للتحول باتجاه بناء أنظمة ديمقراطية أساسها التعددية الحزبية والتداول على السلطة، فما المقصود بالأنظمة الانتقالية وعلاقاتها بالتداول ومختلف المفاهيم وأهم مميزاتها، وأنماط التغيير ونظرياتها ونماذجها؟ وكيف تنتقل؟ وما هي عوامل الانتقال وعوائقها؟

مفهوم الأنظمة الانتقالية:

هي الأنظمة التي شهدت عمليات انتقال إلى التعددية الحزبية ولا زالت تعيش مراحل انتقالية، وتعرف بعدة تسميات منها الأنظمة السلطوية التنافسية أو الأنظمة التنافسية المقيدة أو شبه الديمقراطية أو الهجينة أو التي تعرف انفتاحا ديمقراطيا وتسمح بهامش من الحرية والتعددية. وحسب سمير أمين "أن الانتقال إلى التعددية الحزبية في الأنظمة الانتقالية كان نتيجة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية وللتحولات الدولية وهي جزء من إدارة أزمة الحكم وجزء من الانفتاح الديمقراطي المقيد "[2].

وتتميز الأنظمة السلطوية التنافسية حسب الباحثين Lucana.way and Stiven levishky بالخصائص التالية:

1- **الميدان الانتخابي:** الانتخابات عادة ما تكون موضوع احتجاجات بسبب التزوير لصالح مرشحي النخبة الحاكمة.

2ـ **في الميدان التشريعي:** السلطة التشريعية منعدمة أو تابعة للسلطة التنفيذية.

3ـ **في الميدان القضائي:** السلطة القضائية خاضعة للسلطة التنفيذية.

4ـ **في الميدان الإعلامي:** تقييد الحرية الإعلامية وقمع الصحفيين المستقلين والإذاعة والتلفزيون خاضعان للسلطة الحاكمة كالنظام الجزائري[1].

وما يستنتج أن الأنظمة السلطوية الانتقالية تعيش مراحل انتقالية، فهي ترتبط بعمليات الانتقال الديمقراطي ومختلف مفاهيمه:

الانتقال الديمقراطي democratic transition: وهي عملية المرور من حالة إلى حالة أو مرحلة أخرى تنتهي بتغيير النظام السياسي وبناء نظام سياسي جديد يتسم بالطابع الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة في فترة زمنية قصيرة وهو يقترب من التداول والتغيير من حيث قصر المدة[2].

ـ التحول الديمقراطي: يقترب ويأخذ نفس مفهوم الانتقال وهو عملية تغيير النظام من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ولكن في فترة طويلة، ويهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية لتفعيل الحكم الصالح وصياغة عملية صنع القرار السياسي في إطار قانوني ديمقراطي يمكّن من محاسبة النخبة الحاكمة[3].

ـ التغيير السياسي: هو عبارة عن عملية "التحول في الأبنية والعمليات السياسية المختلفة التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية والنفوذ بين القوى"[4]. وهو عملية الانتقال ولكن يختلف عن التداول من حيث اعتماد حكومة الأغلبية بمعنى أن مبدأ الأغلبية لا يؤخذ به في تشكيل الحكومة وتولي السلطة كما يحدث في الكثير من الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث لعدم وجود ضوابط دستورية واضحة وتقاليد سياسية معمول بها، لكن يمكن أن يأخذ التغيير نفس معنى التداول إذا أخذ بمبدإ الأغلبية.

ـ الإصلاح السياسي: هو عملية تغيير بنية المؤسسات السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها بواسطة الآليات القانونية وغير القانونية من داخل النظام السياسي بهدف مواكبة التحولات وتجاوز الصعوبات باستمرار[5].

والإصلاحات يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية أو نتيجة لضغوطات داخلية وخارجية أو هما معا برد الفعل أي بعد حدوث الأزمات ونادرا ما تكون بمبادرة من النظام بالفعل بواسطة القرارات الوقائية الاستباقية.

ـ الثورة (التغيير الجذري): وفق تعريف الموسوعة السياسية "أنها عملية شعبية شاملة وعميقة تكون عنيفة تفضي إلى تحول

جذري للنظام السياسي والمجتمع، وتمر بخمس مراحل هي: مرحلة التمهيد والتحضير نتيجة ظهور مناخ مناسب يولد غضبا شعبيا تجاه الممارسات والأداء المنحط للنظام القائم، انهيار وتداعي النظام القديم، تفويض العلاقات والروابط القديمة، إنشاء علاقات جديدة، وأخيرا استقرار النظام الجديد"[1]. وقد تكون سلمية ونتيجة للفساد وتصنف ضمن الحركات السياسية الرائدة لتغيير الأنظمة السياسية بشكل جذري.

ونستنتج أن الانتقال الديمقراطي أو التحول أو الانفتاح أو التغيير كلها تؤدي نفس المعنى، وتشمل كل الدول التي تعيش مرحلة التحول نحو الديمقراطية، وهي تعبير عن الأنظمة شبه الديمقراطية التي بها هامش من الحرية الذي سوف يساهم في عملية الانتقال مستقبلا لحسم مسألة التداول، رغم تعقيدات العملية وخصوصيات كل بلد وتضافر عدة عوامل.

عوامل الانتقال الديمقراطي:

حظيت العوامل المساهمة في عملية الانتقال الديمقراطي باهتمام العديد من الباحثين لما لها من أهمية في العملية من أمثال جابرييل ألموند وباول بينغهام، وصماوئيل هنتغتون Samuel HinTington وPhileps وغيرهم، فألموند وبينغهام اللذان حددا ثلاثة عوامل أساسية لعملية التغيير وهي من النظام نفسه ونخبه الحاكمة، ومن القوى الاجتماعية في البيئة الداخلية، ومن الضغوطات الخارجية في البيئة الدولية، وعادة ما تتفاعل وتتكامل العوامل مع بعضها البعض[2]. بينما صاموئيل هنتغتون يرى أن عملية التغيير أو الانتقال تعود لعدة أسباب منها"[3]:

مبادرة النظام السياسي، استجابة النظام السياسي نتيجة للضغوطات الشعبية، ممارسة الضغوط الخارجية على النظام السياسي. ويمكن تقسيم عوامل الانتقال إلى عوامل داخلية وخارجية:

أ. العوامل الداخلية: تتلخص فيما يلي:

1ـ **القيادة والنخبة الحاكمة:** تبادر إلى اتخاذ قرار الانفتاح في حالات تعرض النظام لضغوطات داخلية وخارجية فتعمل على فتح مجال الحرية لتجاوز الصعوبات أو تحقيق ديمقراطية الواجهة كما حدث في الجزائر والعديد من دول العالم الثالث.

2ـ **انهيار شرعية النظام:** نتيجة ضعف الأداء والتجديد الذاتي وغياب تعاقب القيادات والأجيال على السلطة وفقدان الضبط والاستقطاب الاجتماعي.

3ـ **دور العوامل الاقتصادية:** تلعب الحالة الاقتصادية دورا مهما في عملية التحول وخاصة الأزمات الاقتصادية وتردي الأوضاع الاجتماعية، وقد ساهمت الصعوبات الاقتصادية والمالية في العديد من الدول

العربية في تراجع شرعية النظم السياسية، ترجمت بالانتفاضات والاحتجاجات للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية في تلك الدول، مثل الجزائر في 1988 وتواصلها إلى اليوم.

4ـ **دور الأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني:** تمثل الأحزاب المعارضة والمنظمات والجمعيات المختلفة الموجودة في المجتمع، كمنظمات حقوق الإنسان وجمعيات محاربة الفساد، دورا مهما في عمليات الانتقال إلى الديمقراطية والتعبير عن مختلف المطالب والمشاركة، كما ساهم تطور وانتشار الثورة المعلوماتية التي سهلت ظهور حركات سياسية واجتماعية بديلة للنظم السياسية التي عجزت عن توفير بدائل ديمقراطية[1].

ب ـ العوامل الخارجية: تتمثل في ما يلي:

1ـ **النظام الدولي الجديد:** انتقال معظم الدول الاشتراكية سابقا إلى الموجة الثالثة للديمقراطية، وتشهد حاليا الانتقال إلى الموجة الرابعة للديمقراطية وتركيزها على حركات المجتمع المدني تماشيا مع ما أعلنه كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة السابق في المؤتمر الدولي الذي انعقد في نيويورك 1997 حول الحكم في خدمة التنمية المستدامة والعدالة بأن "دور إرادة الشعوب في وضع وتأهيل سلطة الحكم أساس تشكيل الديمقراطية وتشكيل الحكم الراشد".

2ـ **ضغوطات المؤسسات المالية الدولية:** التي تشترط تقديم مساعدات مالية مشروطة مقابل فتح المجال السياسي والديمقراطية واحترام وصيانة حقوق الإنسان والحكم الراشد[2].

3ـ **ظاهرة الانتشار والمحاكاة:** نجاح التحول الديمقراطي في دول ما، يشجع على المطالبة بالتغيير وخاصة الدول المتشابهة في الأوضاع واتباع أسلوب المحاكاة أو بما أسماه سكالبينو Scalapino بالانتشار والعدوى[3]. ويمكن أن يحدث التغيير من تضافر عدة عوامل داخلية وخارجية قد تكون اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، إنسانية، على حسب خصوصية كل نظام وحرية وحراك المجتمع، ويكون وفق ثلاثة أنماط رئيسة.

أنماط التغيير:

يتم التغيير في الأنظمة التنافسية المقيدة وفق ثلاثة أنماط رئيسة وهي التغيير الرأسي، الواسطي، القاعدي:

1ـ **نمط التحول من القمة (الرأسي) transformation:** يرتبط بمبادرات السلطة الحاكمة لفتح المجال السياسي وبموجبه تمنح السلطة الحاكمة للشعب حق ممارسة بعض الحقوق الديمقراطية وتلجأ إليه حين تشعر النخبة الحاكمة ببداية الانشقاق وضعف شرعيتها، وتدرك أن استخدام العنف ضد الجماهير لا فائدة منه، يجعلها

تأخذ زمام المبادرة وتدخل بعض الإصلاحات أو الوعود بذلك وقد تكون صادقة أو للتجاوز والخروج من الأزمات والهروب إلى الأمام لتمنح لنفسها صياغة آليات جديدة تمكنها من استمراريتها وهيمنتها[1]. وبها نوعان على حسب نوع السلطة الحاكمة، مبادرة السلطة الحاكمة المدنية أو السلطة الحاكمة العسكرية.

2ـ نمط التحول من الوسط بالتفاوض transplacement: ويحدث نتيجة الأزمات والضغوطات الداخلية والخارجية وخاصة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

أو لعاملين أساسين، للضعف أو لتحسن الوعي وتدارك الأخطار، وتضطر إليه السلطة الحاكمة والأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني فالسلطة نتيجة لفقدان القدرة على السيطرة، والأحزاب نتيجة لضعفها تلجأ إلى قبول التفاوض وينتج اتفاق أو عقد يحتكم إليه الجميع لتجاوز الصعوبات والأزمات.

3ـ نمط التحول من القاعدة بالشارع: Replacement حيث يتمكن الشعب من فرض الانتقال الديمقراطي بعد مسيرات ومظاهرات الاحتجاج التي لا تخلو من العنف أحيانا مما يزيد من تقوية القوى المعارضة للنظام بما فيها الأحزاب وانهيار في قوة النخبة الحاكمة والإطاحة بها وانهيار النظام السلطوي[2]. ومن أسبابه تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وعدم قدرة الحكومة على معالجة مشاكل المواطنين والحد من الفساد الذي يساهم في بداية الاحتجاجات وتطورها للمطالبة بالحقوق السياسية والتغيير الجذري.

ونستنتج أن الاعتماد على نمط معين لتفسير عملية الانتقال غير كاف لأنها عملية معقدة ومتداخلة على حسب طبيعة كل بلد ومحيطه الداخلي والخارجي. فما هي أهم النظريات والنماذج؟

إن نظريات التداول على السلطة وأهم نماذجها مرتبطة بالدولة الحديثة القائمة على التعددية الحزبية وتحديد مدة التداول على السلطة. أما في الأنظمة الانتقالية فإنها تلقى معارضة من قبل النظرية الاشتراكية وأقطابها لفتح العهدات، وفيما يلي أهم النظريات والنماذج:

النظرية التعددية:

تنطلق من التعدد في كل شيء طبقا للحياة الطبيعة والاجتماعية وركزت اهتماماتها بالأنظمة السياسية وأدوار ونشاطات الأحزاب والنقابات والجمعيات، واعتبرت الديمقراطية كعملية للحكم في إطار مؤسس أساسها التعددية الحزبية، والأغلبية وتحديد مدة تولى السلطة، ومن أهم روادها كارل دوتش Karl Deutsch

وموريس دوفرجيه Mourice Duverger، وروبر دال Rebert Dahl وغيرهم. وأكدت على ثلاث آليات أساسية هي:

1ـ **آلية التعدد التنظيمي المفتوح:** المتعلقة بالنظام الحزبي ومعناه حرية تشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات بدون قيود.

2ـ **آلية تداول السلطة السياسية:** المرتبطة بالنظام السياسي بواسطة انتخابات حرة وتنافسية تتيح إمكانية انتقال السلطة وفق نتائجها.

3ـ **آلية منظومة الحقوق والحريات العامة:** المتعلقة بالنظام القانوني وأصبحت مقياسا لاحترام حقوق الإنسان[1].

وعموما إذا كانت النظرية التعددية تركز على الطابع التعددي في إطار احترام الضوابط القانونية فما هي نظرة النظرية الديمقراطية الحديثة؟

النظرية الحديثة:

ارتبطت بتطور الأنظمة الديمقراطية وبالمفهوم الجديد للدولة الحديثة، دولة الحق والقانون، القائمة على احترام حقوق الإنسان والتمثيلية والمشاركة في التنمية وفي جميع الجوانب لضمان الحكم الصالح. وتنظر إلى التداول على السلطة وتربطها بعمليات الانتقال الديمقراطي وبتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة، وتعتبر أن الزيادة في النمو الاقتصادي على أساس الحرية الاقتصادية يؤدي إلى ارتفاع الدخل، ونشوء الطبقة الوسطى وتوسعها يحقق الديمقراطية والتداول على السلطة على اختلاف مداخلها ونماذجها:

1ـ **المدخل التحديثي:** يجمع بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وأهم روادها آدم سميث Adams Smith الذي يعتبر أن الاقتصاد هو المحرك الأساسي، ودعا إلى الحرية السياسية. وسيمور مارثن ليبست Seymour Martin Lipsit الذي ربط بين الديمقراطية ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحكم الصالح. ومن جهة أخرى أشار جروسمان ونوح Grossman and Noh أن الانتقال إلى نظام ديمقراطي، سوف يضمن خضوع الحاكمين للمحاسبة مما يجعلهم يعملون على ترشيد النفقات لضمان استمراريتهم[2].

2ـ **المدخل البنيوي:** يركز على عمليات التغيير التاريخية طويلة المدى وعلى قوة التفاعلات بين القوى الفاعلة في الدولة وصراعها مع السلطة، وأن ميزان القوة هو الذي يعمل على التغيير والانتقال الديمقراطي وحصول الاتفاق بشأن التداول، وترسيم الاتفاق على تقاسمها[1].

3ـ **مدخل الانتقال الديمقراطي:** يركز على شروط ومراحل الانتقال الديمقراطي

نتيجة لوجود صراع بين طرفين داخل النظام الانتقالي: طرف معتدل وآخر متشدد، وعملية الانتقال تنجح بين الطرفين المعتدلين، ومن أبرز رواد هذا المدخل دانكورث روستو Dankwart Rustow وصامويل هنتغتون Samuel p Huntington ومايكل ماكيفول Michael Mcfoul وغيرهم.

ف: دانكورث روستو Dankwart Rustow حدد أربع مراحل لعملية الانتقال الديمقراطي وهي[2]:

1ـ مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية: على الأقل وجود كيان اجتماعي يتسم بالأغلبية في التقارب.

2ـ مرحلة الإعدادية الأولية للديمقراطية: وتكون نتيجة للصراع حتى بالعنف بين نخب اقتصادية جديدة ونخب محافظة، وقد تتميز الديمقراطية في المرحلة هته بالهشاشة نتيجة لتفوق النخبة الحاكمة والتي تسد الطريق أمام حكم الديمقراطية.

3ـ مرحلة عملية الانتقال البدائي الديمقراطي أو مرحلة القرار: نتيجة توصل أصحاب الصراع إلى تسوية سياسية ووضع قواعد ديمقراطية تمنح الجميع المشاركة في السلطة.

4ـ مرحلة الانتقال الثانية أو مرحلة التعود وترسيخ الديمقراخية: رغم صعوبة قبولها من الجيل الأول بسبب الخلافات، ثم تتعود الأجيال المقبلة عليها وتترسخ بحكم التاريخ.

بينما صامويل هنتغتون Samuel p Hantington قد ركز على نموذج الموجة الديمقراطية التي هي عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي يتميز بالانفتاح والتعددية والمشاركة السياسية والتداول على السلطة واحترام حقوق الإنسان وغيرها من المبادئ الديمقراطية في فترة زمنية، سواء كان النظام السياسي ملكيا أم جمهوريا أم سلطويا أم الحزب الواحد[3].

واعتبر أن العالم مر بثلاث مراحل للموجات الديمقراطية ساهمت في ازدياد عدد الدول الديمقراطية في العالم وآخرها كانت بعد 1974 بعد سقوط النظام العسكري في البرتغال. وقد شملت الموجة الثالثة العديد من الدول العربية منها: لبنان، مصر، المغرب، الأردن، الجزائر وغيرها[1]. وحسب كارل جيرشمان Gershman Carl تبعت كل موجة ديمقراطية عثرة وتراجع عن الديمقراطية صعبت من تعزيزها وخلفت وراءها أنظمة ديمقراطية تجمع بين الانفتاح والتقييد ومهدت لمرحلة الموجة الرابعة. وحسب مايكل ماكفول Micael Mcfoul الذي توصل إلى نموذج الموجة الرابعة للديمقراطية بعد دراسته العديد من الأنظمة الانتقالية وخاصة في أوربا الشرقية والاتحاد

السوفييتي سابقا، وتعني الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي، والمعارضة تستغل هامش الحرية ويمكن أن يحدث التغيير من الخارج بالقوة أو بالأزمات الطاحنة أو موت الحاكم، ووضع شروط لنجاح الانتقال الديمقراطي وحددها فيما يلي[2]:

نظام شبه ديمقراطي، ضعف شعبية رأس النظام، اتحاد المعارضة، لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات، عدد من المنافذ الإعلامية المستقلة، تعبئة الجماهير، انقسام وسط قوات الجيش والأمن.

وآخرون يربطون التغيير والديمقراطية بالتطور العلمي لوسائل الاتصال الحديثة كريكاردو ستاجليانو Ricardo Stagliano الذي ركز على الديمقراطية الرقمية واستخدم تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة المساعدة على الاتصال والمشاركة والتعبير عن الآراء المختلفة[3]. وبصفة عامة فإن المداخل والنماذج تركز على الرخاء الاقتصادي لعملية الانتقال الديمقراطي، وأن التداول على السلطة يعني تحديد المدة ويشمل احترام حقوق الإنسان والحريات العامة والتعددية والانتخابات، وإن لم توجد الانتخابات لا توجد الحرية[4]. بل بالعكس قد تكون نتيجة للأزمات الاقتصادية والعنف والتدخلات الأجنبية وربما لرغبة بعض النخب الحاكمة. إلا أن هذا الرأي يقابله رأي آخر يرى أن التداول يكون بفتح العهدات نزولا عند رغبة وحرية اختيار الشعوب.

النظرية الماركسية والأنظمة الانتقالية وفتح العهدات:

النظرية الماركسية التي تقف ضد التعددية الحزبية والتداول على السلطة رغم انطلاقها من التعددية والأغلبية لطبقة البروليتاريا. وتعتبر أن التداول يكون داخل الأحزاب الاشتراكية تمهيدا للقضاء على الدولة والنظام السياسي.

بينما تيار آخر من أمثال سيمون بوليفار مع تحديد مدة تولي السلطة في الحكومة والبرلمان فقط، بينما فتح العهدات وخاصة منصب رئيس الجمهورية والدولة بأنها تجسيد لحرية اختيار الشعوب يعطي التبرير للتراجع والاحتفاظ بالسلطة كما يحدث حاليا في فنزويلا والعديد من الدول العربية كالجزائر واليمن، وبعض الدول الإفريقية (ساحل العاج)، وزيمبابوي وغيرها [1].

أما النظرية الإسلامية، رغم أن التداول على السلطة وتحديد مدة تولي السلطة مرتبطة بالدولة الحديثة ونظرا للتطورات فهناك من المفكرين المعاصرين من يقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة وتحديد مدة تولي السلطة كيوسف القرضاوي وفهمي هويدي[2].

وعليه فإن عملية الانتقال والوصول إلى مرحلة تعزيز وترسيخ الديمقراطية والتداول

السلمي على السلطة في الأنظمة السلطوية لا تخلو من صعوبات نظرا لتعقيداتها وقد تتداخل فيها عدة عوامل وأطراف نتيجة الظروف الاستثنائية المعيشة والانقسامات وعدم التجانس وتوفر البيئة الملائمة. كما أن نجاح عملية الانتقال مرهونة إلى جانب توفر بعض العوامل المناسبة ضرورة وضع الدساتير الديمقراطية التي تأخذ بالنظام البرلماني وبنمط الانتخاب والتمثيل النسبي، الذي يسهل التعامل مع الأقليات العرقية والسياسية ويضمن مرونة في التعامل مع مختلف التغيرات الداخلية والخارجية أحسن من النظام الرئاسي [3].

وتقاس مرحلة وعملية الانتقال إلى الديمقراطية بمدى التداول على السلطة بين الأحزاب وبين النخب، وخاصة بعد إعادة تنظيم العلاقات فيما بينها بعد التفاوض والوصول إلى حلول توفيقية لتداول السلطة[4]. وإجمالا فإن عمليات الانتقال وبناء الأنظمة الديمقراطية تنجح في الأنظمة البرلمانية وتقاس بآلية التداول على السلطة، فهل يكون مستقبل النظام الجزائري مبنيا على آلية التداول على السلطة؟

التعددية الحزبية وأهم محددات التداول على السلطة في الجزائر:

إن انتقال النظام السياسي الجزائري إلى التعددية الحزبية بعد دستور 1989 ودستور 1996 بأن تضمن مبادئ ومحددات للتداول على السلطة داخل النظام والأحزاب السياسية كتحديد الثوابت الوطنية والتعددية الحزبية، والانتخابات الدورية والأغلبية، وتحديد مدة تولي السلطة ليتراجع عنها في 2008. وقد وارتبطت الظاهرة الحزبية بتاريخ الحركة الوطنية ونخبها وتبنت تصوراتها للدولة والسلطة ببناء جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية، واختارت النظام البرلماني. وقد مرت بأربع مراحل: مرحلة التعددية الحزبية أثناء الحركة الوطنية، والتعددية السياسية أثناء الثورة ومرحلة الأحادية، وأخيرا مرحلة الانتقال إلى التعددية الحزبية.

وصنفت الأحزاب الجزائرية على أساس إيدولوجي إلى:

- أحزاب التيار الوطني.
- أحزاب التيار الديمقراطي (العلماني).
- أحزاب التيار الإسلامي.

وهناك من يصنفها- ومنهم هواري عدي مثلا- [1] إلى:

1ـ **أحزاب النظام:** أو السلطة (الإدارة) كجبهة التحرير، التجمع الوطني الديمقراطي.

2ـ **الأحزاب الإسلامية:** وتضم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة حمس، حركة النهضة.

- **الأحزاب غير الإسلامية:** وتضم جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب العمال.

وبناء على ما تقدم يمكن تصنيف الأحزاب الجزائرية على الأساس التالي:

1ـ **أحزاب النظام (السلطة):** وتضم الأحزاب التي تساند السلطة مثل أحزاب التحالف الرئاسي.

2ـ **أحزاب المعارضة:** وهي قليلة، جبهة القوى الاشتراكية، وجبهة الإنقاذ المحظورة، وبعض التنظيمات والحركات في الخارج.

3ـ **أحزاب صغيرة:** وهي تلك الأحزاب التي تظهر في المناسبات الانتخابية، ولا تملك في الكثير من الأحيان مقومات الحزب السياسي.

إن الأحزاب بعد ظهورها على اختلافها وضعت في برامجها ونصوصها التنظيمية الرسمية تصوراتها ونظرتها للتعددية والتداول السلمي على السلطة، وبعد الاطلاع على برامجها ونصوصها التنظيمية تبين بأنها لا تختلف عن بعضها ومستوحاة من تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، وأنها تفرض قيودا على التداول الداخلي على مختلف المناصب القيادية والتي سوف تؤثر على التماسك الحزبي وبناء الديمقراطية داخل الأحزاب وفي المؤسسات السياسية مستقبلا.

وما يستنتج أن التجربة الديمقراطية في الجزائر لم تتجاوز المراحل الانتقالية وأثبتت أن النظام السياسي الجزائري ينتمي إلى الأنظمة "الانتقالية المقيدة"[2]. ويعيش أزمة التداول إلى جانب الأحزاب السياسية على اختلافها، فما مستقبل التعددية والتداول في الجزائر وأهم السيناريوهات المحتملة؟

ـ سيناريوهات مستقبل التعددية والتداول على السلطة في الجزائر:

إن إلقاء نظرة على وضع النظام السياسي والتعددية الحزبية وآفاقها المستقبلية في ظل المعطيات القائمة والمحتملة في الوقت الراهن، لمحاولة وضع السيناريوهات المحتملة وأطراف التغيير ومستويات أو أنماط التغيير، وما هو شكل النموذج الأنسب الذي يمكن إسقاطه على النظام السياسي الجزائري في ظل الموجة الرابعة للديمقراطية الذي تقابله الموجات الشعبية مع الأخذ بتأثير العوامل البيئية الداخلية والخارجية، والاطلاع على بعض الدراسات التي اهتمت بمستقبل النظام السياسي الجزائري، يتبين أن مسألة الإصلاح والتغيير للنظام السياسي الجزائري قضية مطروحة من قبل الأحزاب والسلطة الحاكمة والقوى المؤثرة وحركات المجتمع المدني والقوى الخارجية. فما هي أهم

اقتراحات ومطالب التغيير، وهل التغير يكون من الأحزاب أم من السلطة أم من الشعب؟

إن النظام السياسي يعيش أزمة متعددة الأوجه ومنها أزمة التداول على السلطة، نتيجة انغلاقه على نفسه وضعف شرعيته لعدم مشاركة جل الأحزاب والعزوف من المواطنين عن المشاركة في الانتخابات، وأمام هذا الوضع يجد نفسه في مواجهة الضغوطات الداخلية للمجتمع المعبرة عن حاجة الشعب للعيش الكريم والتطلع للحرية، والعدالة والفعالية والرشادة الاقتصادية والمطالب الحزبية الداعية للتغيير اعتمادا على ضغوطات الشارع والتحولات الإقليمية في الوطن العربي والمواقف الدولية الداعمة للحرية والديمقراطية.

فالسلطة الحاكمة أجبرت وأعلنت عن نيتها للمبادرة بالإصلاح من دون تحديد رزنامة وخطوات الإصلاح، استجابة للضغوطات والاحتجاجات الاجتماعية أكثر من استجابتها للمطالب الحزبية المطالبة بالتغيير، وهل الحل يكون بإدخال إصلاحات جزئية لمواجهة المتغيرات، أو وضع دستور جديد ككل؟

بينما الأحزاب بشقيها الموالاة والمعارضة عبرت عن مواقفها في خطاباتها عن ضرورة التغيير. ومن الاقتراحات الحزبية للتغيير ما يدعو لمرحلة انتقالية أو التغيير الجذري، بحل البرلمان وتعيين حكومة مستقلة وإنشاء مجلس تأسيسي، مع تغيير شامل للدستور يعيد التوازن للسلطات في إطار النظام البرلماني.

فأحزاب السلطة (أحزاب التحالف الرئاسي) ترى أن التغيير يكون وفق ما تطرحه السلطة حيث عبرت كل من جبهة التحرير الوطني وحركة (حمس) عن ضرورة تغيير الدستور، وتوسيع الحريات واعتماد الأحزاب، ما عدا التجمع الوطني الديمقراطي، مع سعيها للمحافظة على مواقعها داخل المؤسسات المنتخبة برفضها حل البرلمان، ومواقفها إلى جانب السلطة لتقديم تنازلات ومقترحات لتهدئة الشارع واستقطاب المعارضة لمواكبة ما يحدث من ثورات وإصلاحات في الدول العربية، وما هو مطروح في الساحة من مطالب واقتراحات سياسية للتغيير[1].

بينما أحزاب المعارضة تطرح التغيير الجذري، ويبرز تياران للتغيير الجذري للنظام:

1ـ تيار يطالب برحيل النظام، رغم ضعفه، يمثله التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وبعض المنظمات.

2ـ تيار يطالب بالتغيير الجذري السلس السلمي بإشراك السلطة وبالحوار مع الجميع، مثل بعض الشخصيات السياسية

كعبد الحميد مهري، أحمد بن بيتور، وبعض الأحزاب، كحركة النهضة، وحركة الإصلاح الوطني، الجبهة الوطنية الجزائرية، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال. وما يلاحظ أن هذا التيار يمثل رأي أغلبية الأحزاب ويلتقي مع توجه السلطة الحاكمة مع اختلافات في المقترحات ويمثل سيناريو نمط التغيير من الوسط.

لكن هل يمكن للأحزاب السياسية بشقيها الموالية والمعارضة أن تحدث أو نتوقع التغيير منها في ظل الظروف الحالية؟

الإجابة تكون بالسلب نتيجة لضعفها ولأن بيئة النظام السياسي ومحدداته لا تشجع على التغيير السياسي الحزبي ومن أهمها ما يلي:

ـ ضعف دور الأحزاب في مواجهة الحكومة وطرح البرامج ومناقشة السياسات الحكومية، ويمكن أن تصبح الأحزاب السياسية عائقا أمام التغيير وبعضها يعمل على الحفاظ على الأوضاع القائمة لتكريس امتيازات حزبية مصلحية ضيقة مثل أحزاب التحالف الرئاسي وبعض الأحزاب الصغيرة.

ـ أزمة برامج الأحزاب وغياب القضايا الجوهرية والأساسية، وعدم تقديم برامج لإيجاد الحلول اللازمة ومعالجة المشاكل الاجتماعية بل أصبحت تدعم برامج غيرها.

ـ غياب آليات التداول على السلطة والشرعية والحل السلمي للنزاعات داخل الأحزاب فتح المجال للانشقاقات وإلى تأجيل الديمقراطية.

ـ علاقة الأحزاب بالمجتمع أصبحت محدودة بعزوف الشباب عن التغيير بواسطة صناديق الاقتراع وفقدان الأمل في الأحزاب والسلطة وارتفاع نسبة المقاطعة وعدم قدرة الأحزاب على معالجة الكثير من القضايا، مثل أحداث العروش وغيرها، لتعطي للشارع المجال ليعبر بالمظاهرات.

ـ ضعف الثقافة السياسية وعدم وجود التزامات وضوابط سلوكية أخلاقية تحترم العمل الديمقراطي.

ـ النفور من الأحزاب السياسية بحجة أنها مجرد أبواق للنظام السياسي، وبأنها إطار للسياسيين الذين يسعون لتحقيق المصالح الشخصية وأن الأحزاب لم تلعب أي دور في تحسين ظروفهم.

ـ التضييق على تشكيل واعتماد الأحزاب بجملة من القرارات ومنها استمرار حالة الطوارئ وتقييد الحرية الإعلامية.

ـ طبيعة السلطة الشكلية والقوى المؤثرة فيها كالسلطة العسكرية التي لا تشجع على الديمقراطية التمثلية لأنها قائمة على الطاعة والموالاة.

ـــ توفر الأموال يساهم في جعل السلطة الحاكمة تتجاوز الأحزاب لشراء السلم الاجتماعي.

وبصفة عامة نظرا لغياب المعارضة القوية ولتوفر الأموال وعدم التكافؤ في استعمال الإمكانيات المالية والإعلامية يضعف المعارضة ويجعلها تجري وراء الامتيازات ولا تعبر عن الشعب وخاصة الشباب والنظام يفهم المعارضة على أنها العنف والتهديم وعدم الاستقرار، فيلجأ إلى تقييدها وعدم فتح الحرية أمامها.

بينما الدراسات التي اهتمت بمستقبل النظام السياسي الجزائري، يمكن تسجيل ثلاثة اتجاهات رئيسة، بأن النظام السياسي الجزائري جامد ومتعثر التحول، وقابل للتغيير الجزئي، وقابل للتحول نحو الديمقراطية وهي كتالي:

الرأي الأول: أن النظام جامد وينتمي إلى نوع الانتقال الديمقراطي المتعثر: وهذا الطرح يتبناه مجموعة من الدراسيين من بينهم الهاذي شلبي نظرا لأن المسألة المركزية- التداول على السلطة- غير مقبولة من طرف شاغلي السلطة (المحافظين الجزائريين)[1].

وأحمد منيسي الذي يعتبر التجربة الجزائرية تحمل العديد من السمات للانتقال المتعثر لأنها تعاني من مشكلات اقتصادية حادة كالفساد وتأخير التحول واندلاع أعمال العنف، وأن الحياة السياسية اتسمت بدور متزايد للعسكريين منذ الاستقلال المناقض للتحول القائم على الطبيعة المدنية للسلطة والفصل بين الجيش والسياسة، وعملية الانفتاح السياسي الاقتصادي اقتصرت على إشراك الشعب في تحمل تبعات الأزمة الاقتصادية دون السياسية[2].

كما يتفق تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي لعام 2004 الصادر بتاريخ 5 أفريل 2005 المتضمن عواقب عدم تداول سلمي حقيقي للسلطة في الدول العربية ومن بينها الجزائر، حيث نشر تقريره حول الوضع السياسي في الوطن العربي وخلص إلى أن الوضع بين دول تمنع التعددية الحزبية ودول تسمح بالتعددية الحزبية، ولكنها تضع القيود في وجه الأحزاب المعارضة وتتمثل في حرمانها من الموارد والتغطية الإعلامية والتحكم في إجراءات الترشح والانتخابات باستخدام القضاء والجيش والأجهزة الأمنية لتحجيم نشاطها وملاحقة قادتها وناشيطها والتأثير في نتائج الانتخابات[1].

الرأي الثاني: أن النظام السياسي الجزائري قابل للتغيير بإدخال إصلاحات جزئية وانفتاح سياسي محدود: وفي هذا الشأن توقعت الباحثة السويسرية إيزابيل وينفراس Izabel Winferss في محاضرة ألقتها بالجزائر في 2009 بعنوان "تشريح نظام الحكم في الجزائر". وتوقعت حدوث تغيير وانفتاح سياسي

محدود في السنوات المقبلة في محاولة السلطة الحاكمة تجاوز حالة اللااستقرار وامتصاص آثار الأزمة المالية العالمية وحددت الخيارات أو السيناريوهات المتاحة أمام النظام الحاكم المتمثلة فيما يلي[2]:

1ـ **الخيار الأول:** فتح وإنشاء قنوات أو صمامات أمان أو قنوات لتأطير المجتمع يضم حرية الرأي وإنشاء الأحزاب والجمعيات.

2ـ **الخيار الثاني:** تفكك الوضع العام في البلاد وهو وضع خطير لغياب قوة حزبية أو اجتماعية تؤطر ذلك وما يخشاه النظام ظهور قوة مضادة للشرعية الحالية مثل ما حدث مع جبهة الإنقاذ سابقا.

3ـ **الخيار الثالث:** الأكثر احتمالا هو استمرار الوضع القائم حاليا رغم صعوبة التحكم فيه نظرا لغياب قوة قادرة على تغيير الأوضاع ومتجذرة في المجتمع، وأن النظام قادر على التكّيف وإعادة إنتاج نفسه بإدخال إصلاحات جزئية وإيجاد بديل. ومن العوامل الداخلية والخارجية التي تساعد على ذلك ما يلي:

العوامل الداخلية: الاعتماد على الريع البترولي وعلى القاعدة الداعمة خصوصا الأسرة الثورية واتباع سياسية التقييد لقمع المعارضة وكذا سياسية الاستقطاب تجاه قوى أخرى من المجتمع وخصوصا الإسلاميين للبقاء.

العوامل الخارجية: أحداث11 سبتمبر 2001 التي جعلت فرنسا وأمريكا لم تعودا مهتمتين بالتسلط ودعم الديمقراطية في الجزائر، لأنهما يفضلان الاستقرار على الديمقراطية مؤيدة طرح السلطة التي نجحت في تسويق الخطر الإسلامي وظهور القاعدة. كما ركزت على العراقيل التي تواجه هذا السيناريو الذي يضمن الاستقرار وخاصة الصعوبات الاقتصادية ونقص الثقافة الديمقراطية لدى الشعب، ولتجاوز الصعوبات يجب على النظام الحاكم وضع خريطة طريق للقضاء على اللااستقرار تتضمن ضرورة:

ـ مبادرة النظام الحاكم القيام بإصلاحات تشارك فيها كل القوى مع توفير ضمانات لرجال النظام والعفو اقتصاديا عنهم حتى لا يقاوموا التغيير.

ـ الاتفاق بين مختلف القوى، الأحزاب والسلطة والجيش على احترام ودعم التعددية باتفاقها على مجموعة من الأسس والإصلاحات التي تحقق مصالح المجتمع والتنمية وضمانات الديمقراطية وعدم التراجع عنها أو الانقلاب عليها من أي من الأطراف.

الرأي الثالث: أن النظام السياسي الجزائري قابل للتحول نحو الديمقراطية. ويتبنى هذا الطرح المفكر الإيطالي جيكامو ليكاني Giacomo Luciani المهتم

بدراسة النظام السياسي، إذ يقر بأن النظام السياسي الجزائري قابل للتحول نحو الديمقراطية اعتمادا على عدة عوامل داخلية وخارجية أهمها:[1].

- تمتعه بالإرث التاريخي وبشرعية تاريخية استمدها من ثورته التحريرية مقارنة مع باقي الدول العربية.

- انتشار التعليم بعد الاستقلال وسياسة التعليم ساهمت في تمدن وتحضر الكثير من السكان.

- نمو بعض القيم في المجتمع كالعدل والمساواة بين الجميع وعدم وجود الطبقية اجتماعيا.

- التركيبة الإثنية لم تؤد في كثير من الأحيان إلى تقسيم المجتمع أو الانفصال رغم وقوع بعض أحداث العنف.

- التواصل بين الجزائر وأوربا في الماضي والحاضر يساهم في الانتقال الديمقراطي وخاصة في ظل الثورة المعلوماتية.

وبصفة عامة فإن الإصلاح والتغيير مسألة مطروحة في الجزائر لكن نظرة الأحزاب والسلطة والقوى الخارجية تختلف في الطرح كل حسب مواقفه وتأثير العوامل والتطورات الحاصلة، كما أن الدراسات المهتمة بمستقبل النظام السياسي في ظل الظروف الحالية قد حددت الاتجاهات ووضعت السيناريوهات.

لكن عملية التنبؤ شيء آخر نظرا لأن التغيرات مستمرة ومعقدة ولأنها تختلف من مرحلة إلى أخرى. وعلى هذا الأساس يمكن وضع ثلاثة سيناريوهات رئيسة الأكثر احتمالا التي يمكن أن تساعدنا على محاولة تحديد المتغيرات والنموذج المحتمل.

أهم السيناريوهات المحتملة وهي:

1ـ المحافظة على الوضع القائم: إن سيناريو المحافظة على الوضع القائم بدا قبل التعديل الدستوري وتجسد مع تعديل دستور 1996 في 12 نوفمبر 2008، وخاصة تعديل المادة 74 بفتح العهدات الرئاسية والتراجع عن تحديد التداول على السلطة لضمان استمرارية السلطة الحاكمة في ظل ضعف جل الأحزاب وحركات المجتمع المدني واحتواء بعضها، وغياب المشاركة الشعبية المباشرة نظرا لتمرير التعديل الدستوري بدون استفتاء شعبي كما وعد رئيس الجمهورية ليبرهن بأن النظام السياسي نظام شعبوي ضد الديمقراطية والتداول والتعددية والاختلاف تجسيدا للنظرية الماركسية الوحدوية، ويقترب من النظام الوراثي أو التسلط الجديد في معظم الدول العربية وبعض دول أمريكا اللاتينية كفنزويلا وبعض الدول الإفريقية مثل كوت ديفوار، وزيمبابوي، تجسيدا لمقولة ماكس فيبر "أنا الدولة والدولة أنا" وغياب الفصل بين السلطات، والفصل بين الملكية الخاصة للحاكم والثروة العمومية، أو ميزانية الدولة ككل يوزع الهبات كما يرضى

للاستمرارية، لأن النظام السياسي يتميز بالسلطوية وسيطرة السلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية واستعمال الخطابات الديمقراطية للاستهلاك الإعلامي[1].

وقد تجسّد بالتعديل الدستوري والتراجع عن تحديد العهدات الرئاسية من دون أن يشمل على تعيين نائب الرئيس أو الوزير الأول من الأغلبية البرلمانية أو إجراءات تسهل حرية تشكيل الأحزاب ورفع حالة الطوارئ، وحرية التجمع والرأي. ومن العوامل والأطراف التي ساهمت في المحافظة على الوضع القائم والتراجع عن التداول على السلطة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية بعضها يرجع إلى السلطة الحاكمة، وبعضها إلى الأحزاب ومنها ما يلي:

العوامل المتعلقة بالسلطة:

تتمثل في مجموعة من العوامل الشخصية لصناع القرار ورجال السياسية حالت دون الدفع بحركية العمل التنموي المتوازن والمرتبطة بالصلاحيات الواسعة لرئيس السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) المهيمن على كل الصلاحيات مما يقلل من شأن المعارضة والعملية الانتخابية والمؤسسات في عيون السلطة الحاكمة هي دائما لصالح مرشح السلطة والحزب المساند من السلطة.

وفي هذا الصدد يؤكد الدكتور محمود المجدوب: "أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات وأن الحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الأحزاب، هذا وإن كان تأثيره الجماهيري منعدما"[1]. تجسيدا للوصاية الأبوية أو العصبية الخلدونية حسب الكاتب Roy Olivier، وحسب حنفي، التداول الحقيقي: "هو تداول أجيال وأفكار وليس وسيلة تستخدمها النخب الحاكمة لإعادة إنتاج نفسها بنفسها"[2].

- الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر أنتجت نظاما سياسيا مقيدا، وغير متجانس ينقصه التخصص المؤسساتي ويتميز بأنه نظام دولاتي للسيطرة على المجتمع، وأن خيار اقتصاد السوق لتبييض وغسل الأموال وإعادة تدويرها بالرشوة والاختلاس[3].

ـ سيطرة نفس النخبة الحاكمة والمعارضة وعجزها عن إدارة الأزمة من نفس الجيل، جيل الثورة وأن تعاقب الأجيال على السلطة في الجزائر غير موجود منذ الاستقلال، لأن كل رؤساء الجمهورية ورؤساء الأحزاب ينتمون إلى جيل الثورة، وكذا قيادات الجيش كقائد الأركان، وزير الدفاع[4].

- تنظيم الانتخابات وفق تعددية الأحزاب والتنافس، لكنها لم تحقق التغيير المطلوب والتشكيك في نتائجها من المشاركين لا يغير منها نتيجة لضعف المعارضة[5].

ـــ توفر الأموال بما حققته الجزائر من ارتفاع أسعار البترول عام 2006 ما يقارب 80 مليار دولار تساعد النظام على احتواء الأحزاب، المجتمع المدني وشراء السلم الاجتماعي[6].

ـ حالة الطوارئ للإطاحة بحقوق الأحزاب وحق التجمع.

العوامل المتعلقة بالأحزاب:

تتعلق ببنية الأحزاب الموالية أو المعارضة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

ـ أحزاب التحالف الرئاسي تسعى للمحافظة على مواقعها داخل المؤسسات المنتخبة برفضها حل البرلمان والمؤسسات المنتخبة للمحافظة على المكتسبات السلطوية.

ـ ضعف الأحزاب وغياب التداول داخلها وعلى رأس الحزب. ومنذ ظهور التعددية إلى اليوم لم يسلم أي حزب من ظهور جناح إصلاحي ذي صلة بدمقرطة الحزب ونبذ الزعامة، والتداول على السلطة[7].

ـ تمويل وموارد الأحزاب محدودة بحكم أن القانون حددها في إعانات الدولة واشتراكات الأعضاء والأنشطة غير التجارية والتبرعات والهبات، وخاصة أن أغلب أعضاء ومناضلي الأحزاب من ذوي الدخول الضعيفة وفي ظل غياب الصحافة الحزبية.

ـ ضعف حجم الأحزاب وانتشارها على المستوى الوطني، أثر على عدم قدرتها على تعبئة الجماهير للمشاركة وعدم استطاعتها مواجهة العزوف كون نشاطها يتسم بالموسمية والتقطع وإهمالها الشأن المحلي والتعددية الحزبية أصبحت نتيجة الانقسامات والانشقاقات وليست طبيعية من المجتمع كمؤشر على القوة.[1]

ـ دور الأحزاب داخل البرلمان محدود وضعيف أمام الحكومة، دون القدرة على تمرير واقتراح وتعديل العديد من القوانين ليقتصر على التسجيل فقط.

العوامل الخارجية:

وتعود إلى التحولات التي شهدها العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ومساهمتها في التقارب في المواقف الدولية للدول الكبرى مع الجزائر مثل أمريكا حول عمليات مكافحة الإرهاب، رغم أن أمريكا في بداية الأزمة الأمنية الجزائرية مالت إلى جانب الحركات الإسلامية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر من خلال إصدار الكنغرس قرارا يقضي برفض بيع أو إمداد الجزائر بالأسلحة، لكن بعد الأحداث تغير موقف أمريكا لدعم السلطة الحاكمة للمحافظة على الوضع القائم بمضاعفة استثماراتها ومشاركة الجزائر في مكافحة الإرهاب، ومحاولة منافسة الوجود الفرنسي والروسي، وخاصة

بعد إبرام صفقة الأسلحة مع روسيا بقيمة 7 مليارات دولار لتواصل تعاونها.

وخلال سنة 2007 حاولت إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية (أفريكوم) للقوات الأمريكية الموحدة في إفريقيا لمحاربة الإرهاب والحصول على الطاقة والطاقات المتجددة [2]. جعل البعض يعتبر من تحديات بناء الديمقراطية في الجزائر صعوبة التخلي عن الدولة التيوقراطية لتعزيز التطور الاقتصادي والاجتماعي ليشمل فئات واسعة ويحقق التنمية المستدامة[3] والمحافظة على الوضع القائم للاستمرارية. لكن هذا السيناريو لا يدوم بتغير المعطيات الداخلية والخارجية ولا سيما الموجات الديمقراطية الشعبية الداخلية للمطالبة بالديمقراطية والتداول على السلطة ومحاربة الفساد.

2ـ **إدخال إصلاحات جزئية:** إن سيناريو التغيير الجزئي يعتبر من أوسط الحلول وأسرعها لمواكبة التحولات وتجاوز الصعوبات والرد على المطالب لضمان الاستمرارية وتغيير النظام أحسن من المطالبة بإسقاطه. إن حدوث تغيير وانفتاح سياسي جزئي في الجزائر يمكن إرجاعه إلى محاولة السلطة امتصاص الاحتجاجات الاجتماعية والمطالب الحزبية المعبرة عن مواقفها من التغيير. وما يجري من ثورات على المستوى العربي وما تطرحه من إصلاحات دستورية يقوم على إعادة صياغة الدساتير والاعتراف بمختلف الحقوق السياسية والاجتماعية. ومن العوامل التي تساهم في هذا السيناريو ما يلي:

ـ التغيير بإدخال إصلاحات جزئية من القمة أو بإشراك المعارضة من الوسط وقبولها نتيجة لضعفها ولضغوطات الشارع المختلفة والتحولات الخارجية للتكيف والاستمرارية، يلجأ النظام إلى رد الفعل واحتواء وفتح المجال أمام المعارضة لتجاوز الصعوبات.

ـ مساهمة بعض الأحزاب والجمعيات في دعم النظام على إدخال إصلاحات جزئية لتجاوز الصعوبات فقط دون معالجة شاملة، وهي من سمات النظام الجزائري، الحلول المؤقتة، كقانون السلم والمصالحة الوطنية من قبل.

ـ إن النظام يتراجع عن الكثير من القوانين نتيجة الضغوطات الاجتماعية وإدخال إصلاحات رد الفعل.

ـ حصول الجزائر على مداخيل معتبرة من عائدات ارتفاع أسعار المحروقات، لكن الفساد وغياب الاستثمار المنتج يولد احتجاجات الشارع الاجتماعية ويدفع في اتجاه إدخال إصلاحات جزئية. بالإضافة إلى دور الثورة المعلوماتية ومحاولة محاكاة التحركات في العالم وليس لضغط الأحزاب الضعيفة المنقسمة.

وبصفة عامة إن إسقاط هذا النموذج يتحقق بمدى قدرة النظام السياسي على إدارة الصراعات والرد على المطالب وتجاوز

الصعوبات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من آثارها وتحسين الأوضاع وتحقيق العدالة. ونظرا لعدم قدرة الأحزاب والسلطة على إدخال التغييرات اللازمة يبقي خيار التغيير بقوة الشارع.

3ـ **التغيير الجذري بقوة الشارع:** إن التغيير الجذري يكون دائما في حالات الأزمات وعدم التوازن، أو نتيجة لعمليات المحاكاة أو العدوى ويصبح حتمية تفرضها تحركات الشارع، وفي الجزائر أصبح التغيير الجذري مطروحا من قبل العديد من الأطراف ومن الأحزاب وحركات المجتمع المدني، وخاصة تحركات الشارع نتيجة لعجز السلطة والأحزاب.

واعتمادا على ما يحدث من ثورات للديمقراطية على الساحة العربية، والموجة الرابعة للديمقراطية في العالم ومن العوامل المختلفة التي تساهم في التغيير الجذري بقوة الشارع ما يلي:

ـ نتيجة لعجز السلطة الحاكمة والأحزاب ومقاومة نخبها للتغيير يبرز خيار التغيير بالضغط والاحتجاجات الشعبية بقوة الشارع وحركات المجتمع المدني لمواجهة ديمقراطية الواجهة[1].

ـ إن استمرار الأزمة المتعددة الأوجه وعجز السلطة والنخب الحاكمة عن تجاوز الأزمة وضبط عملية الانتقال ومقاومتها للتغيير والتداول على السلطة، وحسب بعض الدراسيين بأن الجزائر منذ عشرين سنة من انطلاق الإصلاحات السياسية والاقتصادية، لم تخرج من مرحلة انتقالية لتدخل إلى أخرى انتقالية وهي في الأصل أزمة استخلاف وتداول واستمرار لسياسة اقتصادية مناقضة للاقتصاد وغير اجتماعية تهدد البلاد بانفجار اجتماعي كبير[2].

ـ فقدان الثقة من طرف الشعب في الأحزاب والسلطة الحاكمة لإحداث التغيير والتداول مستقبلا، وحتى تنظيم الانتخابات بما فيها الرئاسية لحماية النظام وإطالة عمره[3].

ـ نظرا لتوفر مؤشرات التغيير على أساس الجيل، انتهاء لجيل الثورة والشرعية التاريخية[4] بما فيها جيل المعارضة الثورية مثل آيت أحمد، مهري، عباسي مدني، صادق هجرس، بن بلة، لصالح جيل الشباب الجديد[5].

ـ كون النظام يتراجع على العديد من القوانين والتشريعات تحت ضغط الشارع، يمكن أن تساهم في إعادة النظر في تعديل دستوري جذري.

ـ تحسن الوضع الأمني، ومساهمة إجراءات المصالحة وانتشار الوعي لدى المواطنين.

ـ نتيجة للمحاكاة والعدوى للشارع وخاصة الشباب الجزائري اعتمادا على الثورة المعلوماتية ووسائل الإعلام المختلفة، وعلى

الإصلاحات التي تطرحها الثورات الشعبية من أجل التغيير الشامل للدساتير، وإنشاء مجالس تأسيسية، واختيار النظام البرلماني وتحديد مدة تولي السلطة وإشراف القضاء على الانتخابات وإسناد رئاسة الحكومة للأغلبية البرلمانية، وحرية الإعلام.

تراكم الفساد وغياب الحكم الراشد والعدالة الاجتماعية وضعف الأحزاب وانقسامها يفتح المجال للضغط الشعبي والتغيير بالشارع[6].

ـ كما تحتل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقضايا التنمية في كل الدول التي تمر بالمراحل الانتقالية مسائل جوهرية، حيث أجمعت عدة تقارير لهيئات ومراكز دولية صادرة عند نهاية 2009 وبداية 2010 على أن النفقات العمومية المخصصة لبرامج التنمية لم تكن في مستوى التطلعات السياسية للحكومة على غرار استحداث ثلاثة ملاين منصب شغل.

ـ فتقرير برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصادر بتاريخ 3 جانفي 2010 خلص إلى أن نسبة النمو المسجلة سنة 2009 والمقدرة ب 2,1% لا تمكن الجزائر من تحقيق حلمها بتوفير 3 ملاين منصب شغل. ولتحقيق ذلك يجب أن تكون نسبة النمو 7% وبناء اقتصاد إنتاجي وليس الاعتماد على مداخيل المحروقات، حيث إن الحكومة تراهن على بلوغ نسبة النمو 4,6% بالنسبة لـ2010 ونمو اقتصاد كلي ب 5,5%.

ـ أما تقرير صندوق النقد الدولي فيتفق مع نسبة نمو برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية 2,1% ويتوقع بلوغ نسبة نمو3,7% ويرى أن المصاريف العامة بلغت سقف 200 مليار دولار في الفترة (2004ـ 2009). ويقر بأنها مبالغ ضخمة يمكن أن تحقق نسبة 7%، إلا أنها لم تحقق المبتغى من التنمية وأهدرت بسبب سوء التسيير.

ـ بينما تقرير المركز الأمريكي وينغ بيزنس wing business الصادر في 2009 يصنف الجزائر في المرتبة 15 من بين 19 بلدا من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وخلص إلى أن الجزائر متأخرة في الإنجازات الاقتصادية ومناخ العمل.

ـ أما تقرير المنتدى الأورومتوسطي لمعهد العلوم الاقتصادية "فيميز" أن الجزائر تعاني من عدم تنويع بنيتها الاقتصادية مما أثر على وتيرة التشغيل.

ـ في حين تقرير المنتدى الأوربي المتخصص في الدراسات الاقتصادية صنف الجزائر في المرتبة 140 من أصل 150 بلدا اقتصاديا، بسبب البطء الإداري وسوء التسيير، وأن النفقات العمومية المتصلة ببرنامج الدعم والإنعاش الاقتصادي المعلن من طرف النظام لم يكن ذا فعالية[1].

- بالإضافة إلى فقدان الثقة بالقيادة وأزمة المشاركة وغياب آليات التداول وعدم وجود فرص المشاركة في صناعة القرار، المواقف الدولية للدول الكبرى ومنظمات المجتمع الدولي تدفع في اتجاه بناء أنظمة ديمقراطية أساسها الحكم الصالح والتداول على السلطة، وإن تطلب التدخل بالقوة مثل ما يحدث الآن في ليبيا وكوت ديفوار ومن قبل في العراق رغم خطورته.

وعموما فإن التغيير الجذري بقوة الشارع تتداخل فيه عوامل متعددة، والسبب الرئيس غياب أهم مؤشرات التداول على السلطة وهي:

- التعددية السياسية والحزبية:

ضعف التعددية السياسية والحزبية وعدم اعتماد أحزاب جديدة يحد من التعددية السياسية والحزبية ويساهم في المطالبة بالتغير الجذري.

- الانتخابات الدورية والأغلبية:

الحفاظ على تنظيم الانتخابات الدورية لكن من دون اعتماد الأغلبية البرلمانية في تعيين الحكومة.

- تحديد مدة تولي السلطة:

التراجع الرسمي عن التداول على السلطة بتعديل الدستور وفتح العهدات الرئاسية.

- حجم الأحزاب:

ضعف الأحزاب وعدم تماسكها والكثير منها لا يملك مقومات الحزب السياسي سواء داخل البرلمان أم على مستوى الامتداد الشعبي أم الانتشار على المستوى الوطني وعدم قدرتها على إجبار السلطة على التغيير لغياب التداول داخلها أمام الضغوطات الشعبية.

الخاتمة:

عموما فإن كل السيناريوهات مطروحة في الجزائر وخاصة التغيير الجزئي. لكن التغيير الجذري بقوة الشارع يبقى الخيار الأكثر حضورا لعدة عوامل سياسية اجتماعية نفسية، اقتصادية، ثقافية، دولية، ويمكن أن يكون سلميا أو عنيفا على حسب طبيعة أطراف التغيير ودرجة استجابة السلطات الحاكمة ومبادرتها، وقوة المعارضة وهل هي منقسمة أو موحدة، منظمة، غير منظمة، مسؤولة أم سلبية من تحركات الشارع، فإذا كانت المعارضة قوية تشركها السلطة، وأن التغيير الجذري في الجزائر سوف يحدث مستقبلا لوجود هامش من الحرية ولكثرة التحركات في الشارع والاحتجاج وهي ظاهرة صحية للمطالبة بتحسين الظروف المعيشية وطرح الاقتراحات لإيجاد الحلول لمختلف القضايا بما يساهم في زيادة الوعي والمطالبة بتحقيق الديمقراطية وأن النموذج الذي يمكن

إسقاطه على الجزائر يتمثل في حتمية التغيير الجذري بقوة الشارع من القاعدة مع استجابة القمة- النظام السياسي- ومشاركة من الوسط للأحزاب السياسية وحركات المجتمع المدني لبناء نظام ديمقراطي تماشيا مع التاريخ والحاضر والتحولات الدولية للموجة الرابعة والثورات الشعبية العربية للتغيير والديمقراطية لتحديد مدة تولي السلطة وانتقال سلس.

المراجع:

1 ـ الإمام العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الإفريقي المصري، لسان العرب.ط1، المجلد الحادي عشر، منشورات محمد بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان:2003.

2ـ د/ عيد سيد رفعت، تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية، دراسة تطبيقية على بعض الأحزاب المصرية. ط1، دار النهضة العربية، القاهرة:.2005

3ـ د/ الغويل سليمان صالح، الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة. منشورات قار يونس، بنغازي، ليبيا:2003.

4ـ د/ السيد مصطفى كامل، زرتوقة صلاح سالم، الإصلاح السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية جامعة القاهرة، 2006.

5ـ الكواري علي خليفة وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان: 2002.

6ـ د/ الدسوقي علي الدين هلال، محمود ساعد محمد، اتجاهات حديثة في علم السياسية. القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، المجلس الأعلى للجامعات، جامعة القاهرة، 1999.

7ـ علي الدين هلال، المجتمع المدني والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد. الأردن: مؤسسة عبد الحميد توسان، 1999.

8ـ انظر علي، م، "مستقبل النظام السياسي الجزائري" في: http.www.dgazairess.com/ elbilad.

9ـ إسماعيل إسراء أحمد، "تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر (1991، 2007)". رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، .2009

10ـ د/ الشطي إسماعيل وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان:.2003

11ـ بلعور مصطفى، التحول الديمقراطي، النظم العربية دراسة حالة النظام السياسي

الجزائري (1988ـ2008). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2009.

12ـ د/بلقيس أحمد منصور، الأحزاب والتحول الديمقراطي. ط 1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.

13. بلقزيز عبد الإله وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

14ـ دوفرجيه موريس، الأحزاب السياسية. ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، ط 3، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان:.1989

15ـ جبرايل ألموند، الاين بينغهام، السياسية المقارنة. ترجمة أحمد علي، أحمد عناني، القاهرة: مكتبة الوعي1996.

16ـ حمدي عبد الرحمن، "قضايا وإشكاليات التحول الديمقراطي في إفريقيا". القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2002.

17ـ خوسي أنروكي رودو، بوليفار. ترجمة محمد علي مكي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر:.2007

18ـ رواية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، 2005.

19ـ د/ ربيع محمد محمود، مقلد إسماعيل صبري وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1994.

20ـ منيسي أحمد، البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة في التطور السياسي والديمقراطي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2003.

21ـ (ـــ، ـــ) التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجة، 2004.

22. موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، "الإصلاح لم يعد كافيا" أسبوعية السياسي العربي، الجزائر: عدد 4 الصادرة من 18 إلى 24 أفريل 2005.

23ـ موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول الكويت، مطابع دار الوطن، 1987.

24ـ د/ سعد عبدو وآخرون، النظم الانتخابية. ط1، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان:.2005

25. د/سلامة حسن، "الإصلاح والحكم الراشيد في مصر". مجلة الديمقراطية، العدد 28 أكتوبر.2007

26ـــ د/ فهمـــي هويـــدي، الإســـلام والديمقراطيـــة. ط1، مركـــز الأهـــرام، القاهرة: 1993.

27ـ د/ قيرة إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطيـة في الجزائـر. بـيروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، 2002.

28ـ د/هناد محمد، "الجزائر: الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية". القاهرة: مجلة الديمقراطيـة مؤسسـة الأهـرام، العـدد17، جانفي 2005.

29ـ يومية الخبر الجزائرية، العدد 6296 الصادرة بتاريخ 16 مارس 2011

30ـ يافيـه س جوديـث، الشـرق الأوسـط عام 2015 من منظور أمريكـي. ط1، ترجمة أحمـد رمـو، دمشـق: دار عـلاء الـدين للنشـر والتوزيع والترجمة، 2005.

31ـــ د/ والـي خمـيس حـزام، إشـكالية الشـرعية في الأنظمـة السياسـية العربيـة مـع الإشارة إلى تجربة الجزائر.ط1، بيروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، 2003.

32ـــ د/ زرتوقـة صـلاح سـالم، أنمـاط الاسـتيلاء علـى السـلطة في الـدول العربيـة. ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993.

34- Addi Lahouri, les partis politiques en Algérie.revue des mondes musulmans et de la méditerranée, sommaire n2,111,112, France, 2006.

35- Benbitour Ahmed, Radioscopie de la gouvernance algérienne. Alger: les éditions EDIF2000, 2006.

36-Bouandel Youcef ; Political parties and the transition from authoritarionism: the case of Algeria. the journal of modern African studies,vol 41 n1 mars2003, cambridje university press 2003.

37- Chlabi El Hadi, crise de la démocratie ou crise système Politique en algerie. Alger: revue naqd d'études et de critique sociale n- 06 mars 1994.

38- El Rhazi Fathallah; alternance et democratie. édtions el joussour, Maroc:2000 , P56.

39- EL Hadj Omar Diop, parties politiques et processus de transition démocratique en Afrique noire. Edtions bublibook, paris:2006,p65.

40-Entelis P John, Deni de démocratie: l'état et sociéte civile en Algerie.calculs rationnels et configurations culturelles. dons Dispositifs de démocratisation Et Dispositifs Autoritaires EN Afrique du nord, cnrs éditions ,2006.

41- hintington P Samuel,the third wave democratization in the late twentieth century, Norman univ,of Oklahoma,press,1992.

42-Nabi Mohamed, l'Algérie aujourd'hui ou l'absence d'alternatives a l'islam politique France: l'harmttan;2000.

43- Sumauel p hintngton,the third wave Demcratization in the late twentieth century university Oklahoma,press,1992.

44-Steven Lavitsky and lucana way, «competitive autharitarion in the

post- cold war era".www.aster.edu /5/ way/luvistsky and way ,htm,2002.

45-seweryw bialer, succession and turnover of soviet elites journal of international affairs, vol, 32, n2, wenter, 19978, p198.

46-Quermann Jean Louis, L'alternance au Pouvoir. Casbah Edtions, Alger:1998

47-Zaater Miloud, l'Algérie de la guerre à la gurre(1962.2003). Paris: France , l'Harmattan ; 2005.

الهوامش:

(1) الإمام العلامة جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري، لسان العرب.ط1، المجلد الحادي عشر، منشورات محمد بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان:2003، ص302.

(1) د/بلقيس أحمد منصور، الأحزاب والتحول الديمقراطي.ط 1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص 364.

(2) د/صلاح سالم زرتوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية.ط2، القاهرة:مكتبة مدبولي، 1993.ص 8.

(3) د/رفعت عيد سيد، تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية، دراسة تطبيقية على بعض الأحزاب المصرية.ط1، دار النهضة العربية، القاهرة:2005، ص22.

(4) seweryw bialer, succession and turnover of soviet elites journal of international affairs, vol, 32, n2, wenter, 19978, p198.

(5)jean louis quermanne,l'alternance au pouvoir. casbah édtions, alger:1998,p 4.

(1) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية. ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، ط 3، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان:1989، ص 304.

(2) د/حسن سلامة، "الإصلاح والحكم الرشيد في مصر". مجلة الديمقراطية، العدد28، أكتوبر2007، ص112.

(3) Jean Louis Quermonne, OP.CIT.P10.

(1) Jean louis Quermonne op cit ,p 10.14.

(1) El Rhazi Fathallah; ALTERNANCE et democratie. Edtions el joussour , Maroc: 2000, P56.

(2) د/سليمان صالح الغويل، الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة. منشورات قار يونس، بنغازي، ليبيا: 2003، ص 124.

(3) المرجع نفسه. ص150.

(1) د/رفعت عيد سيد، مرجع سابق. ص179.

(2) المرجع نفسه.ص159.

(1) Jean louis Quermonne, opcit, p5.

(2) د/خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر.ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص244.

(1) Steven Lavitsky and lucana way, «competitive autharitarion in the post- cold war era".www.aster.edu /5/ way/luvistsky and way ,htm,2002.

(2)EL Hadj Omar Diop, parties politiques et processus de transition démocratique en Afrique noire. Edtions bublibook, paris:2006,p65.

(3) بلقيس احمد منصور، مرجع سابق، ص 33.

(4) موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول الكويت، مطابع دار الوطن، 1987 ص 476.

(5) د/مصطفى كامل السيد، صلاح سالم زرتوقة، الإصلاح السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية جامعة القاهرة، 2006، ص535.

(1) محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1994 ص 488.

(2) ألموند جبرايل، بينغهام الاين، السياسية المقارنة. ترجمة أحمد علي، أحمد عناني، القاهرة: مكتبة الوعي 1996، ، ص 185.

(3) Samuel P Huntington, the third wave democratization in the late twentieth century. university of Oklahoma, press1992,128.

(1) عبد الرحمن حمدي، "قضايا وإشكاليات التحول الديمقراطي في إفريقيا". القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2002، ص190.

(2) رواية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، 2005 ص 39..

(3) د/علي الدين هلال السوقي، محمود ساعد محمد، اتجاهات حديثة في علم السياسية. القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، المجلس الأعلى للجامعات، جامعة القاهرة، 1999ص141.

(1) عبد الرحمن حمدي، مرجع سابق، ص11.

(2) أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة في التطور السياسي والديمقراطي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، 2003، ص24.

(1) علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان: 2002، ص 246.

(2) د/إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

لبنان:2003، ص، 55، 54.

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(2) د/ إسماعيل الشطي وآخرون، المرجع السابق، ص، 58، 57.

(3) Samuel P Huntington,p12.

.(1),ibid,p18.

(2) انظر سامح فوزي، "الموجة الرابعة للديمقراطية.. تواجه الديكتاتورية". في: http.Islomoline.net/ arabic

(3) مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي، النظم العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988ـ2008). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2009، ص22.

(4) د/عبدو سعد وآخرون، النظم الانتخابية. ط1، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان:2005، ص 28.

(1) تأليف خوسي أنروكي رودو، بوليفار. ترجمة محمد علي مكي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر:2007، ص82، 83.

(2) د/ فهمي هويدي، ، الإسلام والديمقراطية. ط1، مركز الأهرام، القاهرة: 1993، ص166.

(3) د/علي الدين هلال الدسوقي، محمود ساعد محمد، مرجع سابق، ص144.

(4) نفس المرجع السابق، ص155.

(1) Lahouri Addi , les partis politiques en algérie.revue des mondes musulmans et de la méditerranée, sommaire n2, 111, 112, France, 2006.p149.

(2) John p Entelis, Deni de démocratie: l'état et sociéte civile en Algerie.calculs rationnels et configurations culturelles.dons Dispositifs de démocratisation Et Dispositifs Autoritaires EN Afrique DU Nord , Cnrs Editions ,2006 ,p61.

(1) يومية الخبر، العدد 6296 الصادرة بتاريخ 16 مارس 2011، ص7.

(1) El Hadi Chlabi, crise de la démocratie ou crise système Politique en algérie. Alger: revue naqd d'études et de critique sociale n- 06 mars 1994; p53.

(2) أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص135.

(1) موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، "الإصلاح لم يعد كافيا" أسبوعية السياسي العربي، الجزائر: عدد 4 الصادرة من 18 إلى 24 أفريل 2005، ص 19، 18.

(2) انظر علي، م، "مستقبل النظام السياسي الجزائري". في: http.www.dgazairess.com/ elbilad.

(1) مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 289.

(1)Ahmed Benbitour, Radioscopie de la gouvernance Algérienne. Alger: les édtions EDIF2000, 2006, P181.

(1) علي الدين هلال، المجتمع المدني والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد. الأردن: مؤسسة عبد الحميد توسان، 1999، ص57.

(2) علي الدين هلال، المرجع السابق، ص58.

(3) د/إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص132.

El Hadi Chlabi, opcit;p56. (4)

(5) عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص13.

(6) إسراء أحمد إسماعيل، "تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر (1991، 2007)". رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص126.

(7) د/ محمد هناد، "الجزائر: الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية". القاهرة: مجلة الديمقراطية مؤسسة الأهرام، العدد17، جانفي 2005، ص 115.

.(1) Youcef Bouandel;Political parties and the transition from authoritarionism: the case of Algeria. the journal of modern African studies,vol 41 n1 mars2003,cambridje university press 2003, p7.

(2) إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص126.

(3) Mohamed Nabi, l'algérie aujourd'hui ou l'absence d'alternatives à l'islam politique France: l'harmttan; 2000; p 285.

(1) John p ,Entelis ,opcit,p85.

(2) Miloud Zaater, l'algérié de la guerre à la guerre (1962.2003). paris: France; l'harmattan; 2005 p187.

(3) ibid, p188.

(4) جوديث س، يافيه، الشرق الأوسط عام 2015 من منظور أمريكي. ط1، ترجمة أحمد رمو، دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، 2005ص 29.

(5) نفس المرجع السابق، ص 30..

(6) Miloud Zaater,opcit,p187.

(1) يومية الخبر العدد 5868 الصادرة بتاريخ 6 جانفي 2010، ص 2.